العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
السبت – الأحد 26 – 2026/09/27
14 – 15 ربيع الأول 1448 السنة 49 العدد 13924
Saturday - Sunday 26 - 27/09/2026
49th Year, Issue 13924
www.alarab.co.uk

# هرمز في قلب صفقة الحرب: من يتنازل أولا؟

## مفاوضات نيويورك تختبر إمكانية تحويل أكبر أوراق الضغط إلى مدخل لتسوية تدريجية

نيويورك - لم يعد مضيق هرمز مجرد أحد أبرز ساحات المواجهة في الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، بل يتحول تدريجيا إلى أحد مفاتيح البحث عن مخرج منها. فالمفاوضات التي تجري في نيويورك تطرح للمرة الأولى، وفق ما أوردته رويترز، صيغة تقوم على ربط إعادة فتح المضيق أمام حركة الملاحة بخطوات أميركية في اتجاه رفع الحصار الاقتصادي المفروض على إيران، في محاولة لترتيب تنازلات متبادلة يمكن أن تمهد لمسار تدريجي لإنهاء الحرب.

وتكمن أهمية المقترح في أنه يضع ورقتي الضغط الرئيسيتين لدى الطرفين على طاولة واحدة. إيران تملك القدرة على تعطيل حركة الملاحة عبر واحد من أهم الممرات البحرية للطاقة في العالم، بينما تملك واشنطن أدوات واسعة للضغط الاقتصادي والمالي على طهران. ولذلك فإن أي تسوية محتملة لا تتعلق فقط بفتح المضيق أو رفع الحصار، وإنما بكيفية ترتيب الخطوات وضمان تنفيذها بحيث لا يتحول التنازل الأول إلى خسارة لأحد الطرفين قبل حصوله على المقابل.

وتقول رويترز إن مسؤولين إيرانيين وأميركيين ومصادر قريبة من المحادثات يبحثون صيغة مرحلية، يكون فيها فتح هرمز جزءا من مسار أوسع لإنهاء الحرب. وكان مسؤول إيراني كبير قد قال للوكالة إن طهران مستعدة لإعادة فتح المضيق خلال أسبوع إذا خففت واشنطن الضغط العسكري ورفعت الحصار عن الموانئ الإيرانية، مشيرا إلى أن المقترح الإيراني وصل إلى الولايات المتحدة عبر وسطاء في 16 سبتمبر.

لكن الانتقال من طرح الأفكار إلى اتفاق قابل للتنفيذ يظل أكثر تعقيدا. فالمشكلة، بحسب رويترز، أن واشنطن

**المسألة أقرب إلى مفاوضات على تسلسل التنازلات: من يبدأ، ومتى، وما الضمانات التي تحول دون تراجع الطرف الآخر بعد حصوله على ما يريد؟**

هرمز تحول أحد مفاتيح البحث عن مخرج منها

وطهران لا تريدان التفريط في أوراق الضغط التي راكمتاها خلال أشهر الحرب. ومن هنا تبدو المسألة أقرب إلى مفاوضات على تسلسل التنازلات منها إلى خلاف حول المبدأ نفسه: من يبدأ، ومتى، وما الضمانات التي تحول دون تراجع الطرف الآخر بعد حصوله على ما يريد؟

بالنسبة إلى إيران، يمثل فتح المضيق ورقة تفاوضية ذات قيمة تتجاوز بعدها العسكري. فحركة الملاحة عبر هرمز تراجعت بصورة حادة منذ اندلاع الحرب؛ وأظهرت بيانات نقلتها رويترز أن سفينتين تجاريتين فقط عبرتا المضيق في أحد أيام الأسبوع الحالي، مقابل متوسط سابق للحرب بلغ نحو 125 سفينة تجارية كبيرة يوميا. كما يمثل المضيق ممرا لحوالي خمس إمدادات النفط والغاز العالمية، ما يجعل تعطله عاملا ضاغطا على الأسواق والاقتصادات المستوردة للطاقة.

وفي المقابل، تنظر واشنطن إلى حرية الملاحة باعتبارها أحد الشروط الرئيسية لأي ترتيب مستقبلي. فإعادة فتح المضيق لا تعني بالنسبة إلى الولايات المتحدة معالجة مشكلة اقتصادية فحسب، وإنما استعادة حركة ممر بحري دولي تضررت بصورة كبيرة بفعل الحرب. ولذلك فإن رفع الحصار الأميركي، إذا طرح فعلا ضمن صفقة، سيكون جزءا من مقايضة أوسع وليس تنازلا منفردا.

وتزداد حساسية المفاوضات بسبب الموقف الخليجي. فقد أبلغ قادة خليجيون الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال وجوده في نيويورك أنهم يريدون استعادة حركة الشحن عبر هرمز وإنهاء التوتر، لكنهم في الوقت نفسه حذرون من أن تؤدي أي تسوية إلى منح إيران نفوذا أكبر على الممر البحري. وتستضيف دول خليجية عدة قواعد عسكرية أميركية، كما تعرضت خلال الحرب لهجمات إيرانية، ما يجعلها معنية مباشرة بأي ترتيبات أمنية جديدة حول المضيق. وتكشف هذه المعادلة أن دول الخليج لا تنظر إلى إعادة فتح هرمز باعتبارها نهاية المشكلة بالضرورة. فالمطلوب بالنسبة إليها هو استعادة الملاحة بصورة مستقرة وقابلة للاستمرار، وليس مجرد فتح مؤقت للمضيق ضمن تفاهم يمكن أن ينهار مع أول خلاف بين واشنطن وطهران. ومن هنا تبرز أهمية الضمانات وآليات التحقق في أي اتفاق محتمل.

كما أن عامل الوقت حاضر بقوة في الحسابات الأميركية. فقد قال ترامب قبل أيام إنه يتوقع إمكانية التوصل إلى اتفاق مع إيران بعد انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر، بينما تبقي الإدارة الأميركية في الوقت نفسه على خطاب ضاغط تجاه طهران. وهذا التباين بين استمرار الضغط وفتح باب التفاوض يعكس صعوبة الجمع بين هدف الحفاظ على أوراق القوة وهدف الوصول إلى تسوية.

# صراع مسيرات صيني - تركي في السودان

الخرطوم - لم تعد الطائرات المسيرة في الحرب السودانية مجرد سلاح مساعد للقوات المتحاربة، بل تحولت إلى أحد أبرز ملامح المعركة، ومع اتساع استخدامها بات السودان ساحة اختبار عملية لمنظومات عسكرية أجنبية، بينها مسيرات تركية وصينية، في حرب تتداخل فيها التكنولوجيا مع شبكات الإمداد والدعم الخارجي.

وفي أحدث مؤشر على تصاعد حرب المسيرات، أعلن الجيش السوداني في 24 سبتمبر إسقاط طائرة مسيرة من طراز «FH-95» في ولاية شمال كردفان، وهي مسيرة صينية التصميم بعيدة المدى. وقال الجيش إن دفاعاته أسقطتها شمال شرقي منطقة الكويكتي، بينما لم يصدر عن قوات الدعم السريع تعليق فوري على الحادث. ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه كردفان تصعيداً متزايداً بين الطرفين.

ولا يمثل إسقاط المسيرة الصينية حادثاً معزولاً. فقد أصبحت المسيرات جزءاً أساسياً من العمليات في كردفان، حيث يستخدم الطرفان طائرات مسيرة للاستطلاع وضرب خطوط الإمداد واستهداف مواقع عسكرية ومنشآت داخل مدن تقع أحياناً بعيداً عن خطوط المواجهة المباشرة. وتقول رويترز إن قوات الدعم السريع كثفت خلال سبتمبر هجماتها بالطائرات المسيرة على مدن تسيطر عليها الحكومة في شمال كردفان، بينما يستخدم الجيش السوداني بدوره تقنيات متطورة في هذا المجال. وتكشف طبيعة الطائرات المستخدمة عن تحول نوعي في الحرب. فالجيش السوداني وسّع قدراته الجوية عبر مسيرات أجنبية، من بينها «بيرقدار أكينجي» التركية، فيما ظهرت في المعارك مسيرات صينية من طراز «FH-95»، إلى جانب منظومات وذخائر من مصادر أخرى. وأفادت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بأن تحليل حطام طائرات استخدمها الجيش السوداني في ضربات نسبت إليه أظهر مكونات تتوافق مع طائرات «أكينجي» التركية، بينما رُصدت أيضاً ذخائر متسكعة صينية الصنع من طراز «Yiha III».

**الحرب السودانية أصبحت مساحة تختبر فيها تقنيات عسكرية متعددة، بينما يدفع المدنيون الثمن الأكبر لهذا السباق الجوي**

وهنا تبرز دلالة الصراع التقني. فالسودان لا يستورد نموذجاً واحداً من حرب المسيرات، وإنما يستقبل مزيجاً من التقنيات والمنظومات التي طورتها قوى مختلفة. ومع انتقال الحرب من المواجهات الأرضية التقليدية إلى الضربات بعيدة المدى، أصبحت القدرة على الرصد والتشويش والاعتراض والضرب من مسافات كبيرة عاملاً متزايد الأهمية في تحديد قدرة كل طرف على المناورة.

لكن من المهم عدم اختزال المشهد في ثنائية «تركيا مقابل الصين». فشبكات التسليح في الحرب السودانية أكثر تعقيداً من ذلك. وأظهر تقرير أممي صدر في سبتمبر وجود شبكات خارجية توفر أسلحة ومقاتلين وتدريباً ودعماً تقنياً للطرفين، مع وجود أدلة على توسيع الجيش السوداني لقدراته في مجال المسيرات بواسطة أنظمة أجنبية، في حين وثقت التحقيقات دعماً خارجياً متنوعاً لقوات الدعم السريع.

كما أن وجود مسيرة صينية في يد طرف، أو مسيرة تركية في يد طرف آخر، لا يعني بالضرورة أن الدولة المصنعة تقف مباشرة وراء العملية العسكرية التي تستخدم فيها تلك المنظومة. فانتقال الأسلحة عبر دول وسيطة وشبكات تجارية وعسكرية يجعل تحديد مسار كل قطعة سلاح أكثر تعقيداً، ولذلك تبدو عبارة «النفوذ التقني» أكثر دقة من الحديث عن مواجهة صينية تركية مباشرة.

مع ذلك، فإن كثافة استخدام هذه المنظومات تمنح الحرب السودانية بعداً يتجاوز حدود الصراع الداخلي. فكلما أصبحت الطائرات المسيرة أكثر قدرة على الوصول إلى أهداف بعيدة، اتسعت دائرة التأثير على المدن والبنية التحتية وخطوط الإمداد. وأفادت الأمم المتحدة بأن أكثر من ألف مدني قتلوا جراء ضربات المسيرات خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2026، مع استهداف مستشفيات ومدارس وأسواق وشبكات كهرباء ومواقع للنازحين.

وفي شمال كردفان، أصبحت المسيرات جزءاً من معركة السيطرة على الطرق والمساحات المفتوحة. فالمنطقة تمثل حلقة وصل بين وسط السودان ودارفور، ولذلك فإن استهداف خطوط الإمداد أو القوافل أو مواقع التجمعات يمنح الطائرات المسيرة وظيفة تتجاوز الضربة التكتيكية إلى التأثير في قدرة القوات على التحرك والحفاظ على مواقعها. ومع تصاعد القتال هناك، يبدو أن الحرب الجوية منخفضة الكلفة نسبياً أصبحت وسيلة لتعويض صعوبة الانتشار البري في مساحة جغرافية واسعة.

## تقرأون في العدد


- المياه جهاز إنذار مبكر للأزمات ص2
- ليبيا رهينة الطبقة السياسية ص3
- هشام دينار: صوت موكادور الذي يؤاخي بين الأرواح ص4

## كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

# السعودية خط الدفاع الأول عن الاقتصاد العالمي؟

عندما اعترضت السعودية الخميس ستة صواريخ باليستية أُطلقت باتجاه مناطق بينها الطائف وينبع، كانت المواجهة تدور ظاهرياً فوق الأراضي السعودية، لكنها كانت في حقيقتها تقترب من إحدى أهم العقد التي يعتمد عليها استقرار سوق الطاقة العالمي.

القيمة الإستراتيجية لينبع لا تأتي من كونها ميناءً سعودياً على البحر الأحمر فحسب، وإنما من موقعها داخل منظومة صُممت أصلاً لتقليل تعرض صادرات النفط السعودية للاختناق إذا أصبح الخليج ومضيق هرمز غير آمنين. خط شرق-غرب ينقل الخام من المنطقة الشرقية إلى ساحل البحر الأحمر، ومن هناك يمكن تحميله للتصدير من دون المرور بمضيق هرمز. ولذلك فإن تهديد ينبع لا يعني فقط محاولة إلحاق الضرر بمنشآت داخل السعودية، بل يعني اختبار أحد أهم البدائل التي يمكن أن تلجأ إليها الرياض.

وهذا ما يجعل استهداف المنشآت المرتبطة بهذا المسار مختلفاً عن هجوم تقليدي على بنية اقتصادية. فحين تكون المنشأة جزءاً من مسار بديل لممر بحري عالمي مهدد أصلاً، فإن تأثيرها يمتد إلى الأسواق التي تعتمد على استمرار التدفقات. وقد ارتفعت أسعار النفط بنحو 3 في المئة الخميس بعد الهجمات الحوثية على السعودية، في انعكاس سريع لمخاوف السوق من اضطراب الإمدادات.

ولهذا أيضًا يحمل تقدم الحوثيين على الساحل الغربي لليمن وزناً يتجاوز الحرب الأهلية. فالجماعة التي نشأت داخل صراع على السلطة أصبحت، بفضل موقعها الجغرافي وقدرتها الصاروخية والمسيّرة، قادرة على التأثير في منطقة تمر عبرها حركة تجارية دولية واسعة.

والأخطر أن هذا التطور يأتي في وقت يتعرض فيه هرمز نفسه لاضطراب حاد. اجتماع الضغط على الممرين يجعل أي حادث أمني في الخليج أو البحر الأحمر أكثر قابلية للانتقال إلى أسعار الطاقة والنقل والتأمين. وهنا تتغير طبيعة المخاطر: لم تعد المشكلة مرتبطة بقدرة دولة على حماية منشآتها، وإنما بقدرة شبكة التجارة العالمية على امتصاص صدمات متزامنة في مناطق متقاربة ومترابطة اقتصادياً.

من هذا المنظور يمكن فهم التحرك الأوروبي. فقد أعلنت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس أن مهمة "أسبيدس" البحرية تحتاج إلى أكثر من عشرة سفن حربية، مقارنة بنحو ست سفن تعمل حالياً، محذرة من انعكاسات التهديد على المصالح الأوروبية وسلاسل الإمداد وأسعار الوقود.

أوروبا التي اعتادت النظر إلى أمن الخليج والبحر الأحمر باعتباره ملفاً تديره الولايات المتحدة، تجد نفسها أمام مصلحة مباشرة في حماية الممرات البحرية. فالسفن الأوروبية تعبر البحر الأحمر، والمصافي الأوروبية تعتمد على إمدادات الطاقة، والصناعات الأوروبية مرتبطة بسلاسل توريد تمر عبر آسيا وقناة السويس. اضطراب هذه الشبكة لا يحتاج إلى أن يصل إلى الأراضي الأوروبية حتى يصبح أزمة أوروبية.

ومن هنا جاءت الخطوة الفرنسية. إعلان الرئيس إيمانويل ماكرون إرسال جنود وأنظمة رادار ودفاع جوي إلى السعودية لحماية ينبع، مع تأكيده أن المهمة تهدف إلى حماية الموقع وليس الانخراط في الحرب، يعكس انتقال حماية البنية النفطية السعودية إلى مستوى من التعاون العسكري الأوروبي المباشر.

وبريطانيا اتخذت مساراً مكملاً، بالموافقة على طلب سعودي لتقديم دعم دفاعي للتزود بالوقود جواً لفترة محدودة، مع نشر طائرة "فوييجر". ويختلف نوع الدعم الفرنسي عن البريطاني، لكن القاسم المشترك بينهما هو أن أمن السعودية بات يُقرأ من خلال أمن الملاحة والطاقة، وليس باعتباره شأناً ثنائياً محصوراً في حدود المملكة.

وهذا يضع الولايات المتحدة أمام معادلة أكثر تعقيداً. فالسعودية التي اعتمدت طويلاً على الشراكة الأمنية مع واشنطن تواجه اليوم بيئة تتعدد فيها الجبهات: إيران، هرمز، البحر الأحمر، اليمن، والمنشآت النفطية. الولايات المتحدة لا تزال القوة العسكرية الأبرز في المنطقة، لكن تعدد هذه الملفات يجعل قرار فتح جبهة جديدة ضد الحوثيين أكثر ارتباطاً بحسابات أوسع من الطلب السعودي نفسه.

وفي هذه البيئة، تكتسب الشراكات الأوروبية أهمية إضافية بالنسبة إلى الرياض. فتنويع العلاقات الدفاعية لا يلغي التحالف الأميركي، لكنه يمنح السعودية أدوات أخرى عندما تتوزع المخاطر على أكثر من مسرح. وقد وسعت المملكة خلال السنوات الماضية علاقاتها الأمنية والاقتصادية مع قوى مختلفة، بالتوازي مع تطوير قدراتها المحلية.

وهنا تصبح المعركة حول الممرات البحرية جزءاً من تطور أوسع في طبيعة الصراعات. لم تعد السيطرة على الأرض وحدها معيار القوة. القدرة على تعطيل طريق تجاري، أو رفع تكلفة استخدامه يمكن أن تمنح طرفاً أصغر حجماً تأثيراً يتجاوز قدرته العسكرية التقليدية. وهذا ما جعل جماعات مسلحة مثل الحوثيين قادرة على فرض نفسها في الحسابات الأمنية لدول بعيدة عن اليمن.

**المعادلة اليوم ليست من يحمي السعودية، بل قدرة المجتمع الدولي على منع تحول الخليج والبحر الأحمر واليمن إلى حزام دائم من الاختناق**

لكن خلف هذه الحسابات توجد كلفة يمنية مباشرة. فعودة القتال إلى جبهات هدأت نسبياً منذ هدنة 2022 تعني أن التجميد العسكري لم يتحول إلى تسوية سياسية. ومع اتساع المواجهات وسقوط قتلى ونزوح أعداد كبيرة من السكان، يجد اليمن نفسه مجدداً داخل صراع تتجاوز أطرافه المحلية حدود البلاد.

وهكذا تتعايش في الأزمة ثلاث طبقات مختلفة. هناك صراع يمني على السلطة والسيطرة على الأرض، وصراع إقليمي تتداخل فيه السعودية وإيران والحوثيون، ثم طبقة دولية تتعلق بالملاحة والطاقة وسلاسل الإمداد. وكلما تداخلت هذه المستويات، أصبح من الصعب معالجة أحدها بمعزل عن الآخرين.

فالهجمات على ينبع لا تُقرأ في العواصم الأوروبية بوصفها حادثاً أمنياً سعودياً فحسب. ما يتعرض للخطر هو أحد المسارات التي يمكن أن تستخدمها الأسواق عندما تتعطل الطرق الأخرى. وعندما يصبح هذا المسار نفسه هدفاً، فإن هامش المناورة أمام الاقتصاد العالمي يضيق.

لهذا فإن ما يجري حول السعودية لا يمكن اختزاله في معادلة "العالم يتداعى لنصرتها"، كما لا يمكن فصله عن الحرب اليمنية بوصفه مجرد ملف أمني محلي. ينبع وهرمز وباب المندب أصبحت حلقات في منظومة واحدة، وأي اضطراب في إحداها يرفع كلفة الاضطراب في الأخرى؛ لذلك فإن التحرك الفرنسي والبريطاني والأوروبي يعكس قبل كل شيء اتساع المصالح الدولية المرتبطة بأمن الطاقة والملاحة، فيما تبقى حماية المنشآت والممرات إجراءً ضرورياً لكنه مؤقت ما لم تتراجع البيئة السياسية والعسكرية التي تنتج التهديد.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
السبت 2026/09/26
السنة 49 العدد 13924

# المياه جهاز إنذار مبكر للأزمات

## من الجفاف إلى الصراع: كيف يغيّر الماء خرائط القوة؟

المياه لم تعد مجرد مورد طبيعي متاح، بل تحولت إلى أحد أعقد التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. بين ندرة متزايدة، وتلوث متصاعد، وصراعات عابرة للحدود، أصبحت أزمة المياه اختبارًا حقيقيًا لقدرة الحضارة الحديثة على الاستمرار، وشرطًا أساسياً لضمان الأمن الغذائي والسياسي.

صراع على البقاء والسيادة

علي قاسم
كاتب سوري

**إلى أي مدى يمكن للبشرية أن تتكيف مع عالم تصبح فيه المياه أقل انتظاماً وأكثر تلوثاً وأشد ارتباطاً بالصراع على الغذاء والطاقة والنفوذ.**

الماء الذي ظل لقرون يبدو مورداً بديهياً، متاحاً بمجرد فتح الصنبور أو حفر بئر أو تحويل نهر، بدأ يتحول إلى أحد أكثر الموارد الإستراتيجية ندرة في القرن الحادي والعشرين. وفي 2022، عانى نحو نصف سكان العالم من ندرة مائية شديدة خلال جزء من السنة، بينما واجه ربع سكان العالم مستويات "شديدة الارتفاع" من الإجهاد المائي، أي أنهم استهلكوا أكثر من 80 في المئة من مواردهم السنوية المتجددة. والمشكلة لا تتوقف عند نقص الكميات. فالتغير المناخي يجعل دورة المياه نفسها أكثر اضطراباً، فيجمع العالم في الوقت ذاته بين الجفاف والفيضانات، وبين تراجع الأنهار وارتفاع منسوب البحار، وبين استنزاف المياه الجوفية وتلوث مصادر المياه السطحية. لم تعد أزمة المياه قضية بيئية تقع على هامش السياسة والاقتصاد؛ إنها تقترب من أن تصبح أحد الاختبارات الكبرى لقدرة الحضارة الحديثة على الاستمرار.

> **الزراعة تستهلك أكثر من 70% من المياه العذبة ومع ارتفاع الطلب يصبح كل قرار في إدارة الري مؤثرًا على الغذاء والأمن الاجتماعي**

الصورة التي ترسمها أحدث البيانات أكثر إثارة للقلق لأنها تكشف أن المشكلة ليست ببساطة أن الأرض تفقد مياهها، فالماء لا يختفي من الكوكب، وإنما أن المياه العذبة القابلة للاستخدام لا تصل في المكان والزمان اللذين تحتاجهما المجتمعات. وتشير الأمم المتحدة إلى أن نحو 0.5 في المئة فقط من مياه الأرض تُعد مياه عذبة متاحة وقابلة للاستخدام، بينما يعيش 2.1 مليار إنسان من دون مياه شرب مُدارة بأمان، ويعيش 3.4 مليار من دون خدمات صرف صحي مُدارة بأمان وفق بيانات 2024. وفي الوقت نفسه، وجدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن عام 2025 كان من بين أكثر الأعوام جفافاً من حيث تصريف الأنهار خلال 35 عاماً، وأن السنوات السبع الأخيرة شهدت أقل عدد من الأنهار ذات التدفقات الطبيعية منذ بدء السجل الحديث، مع استمرار انخفاض تخزين المياه على سطح اليابسة.

وهذه الأرقام تعني أن العالم لا يواجه أزمة "ماء" واحدة، وإنما أزمات متعددة تتقاطع فوق بعضها البعض. هناك أزمة ندرة في مناطق شديدة الجفاف، وأزمة إدارة في مناطق تمتلك موارد مائية لكنها تهدرها أو تلوثها، وأزمة بنية تحتية في دول تملك المياه لكنها لا تستطيع إيصالها بأمان إلى السكان، وأزمة مناخية تغير توقيت سقوط الأمطار وشدتها، وأزمة سياسية في الأحواض التي تتقاسمها عدة دول. ولذلك فإن وضع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يختلف عن وضع جنوب آسيا أو أفريقيا جنوب الصحراء، حتى وإن كانت النتيجة النهائية واحدة: ارتفاع الضغط على مورد لا يمكن استبداله.

في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تبدو المعادلة أكثر قسوة. فبيانات الأمم المتحدة عن مستوى الإجهاد المائي تظهر أن شمال أفريقيا يقع ضمن أكثر مناطق العالم تعرضاً للضغط، بينما تسجل مناطق وسط وجنوب آسيا أيضاً مستويات مرتفعة. وفي تحديث الأمم المتحدة لمؤشر الإجهاد المائي، تجاوزت مستويات الضغط عتبة 25 في المئة في ثلاث مناطق من أصل سبع، بينها وسط وجنوب آسيا، فيما صنفت منطقة شمال أفريقيا عند مستوى "حرج". وهنا لا يتعلق الأمر فقط بقلة الأمطار. فالنمو السكاني، والتوسع الحضري، والزراعة المروية، والاستهلاك الصناعي، واستنزاف المياه الجوفية، كلها تضاعف الطلب على مورد محدود أصلاً.

لكن المناخ يغير قواعد اللعبة. ففي السابق كان يمكن للدولة أن تعتمد على أنماط تاريخية نسبياً للأمطار والجريان النهري، وأن تبني السدود وشبكات الري وفق متوسطات يمكن توقعها. أما الآن، فإن تلك المتوسطات نفسها تصبح أقل موثوقية. تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن موارد المياه العالمية لعام 2024 وجد أن نحو ثلث أحواض الأنهار العالمية فقط كان في حالة طبيعية خلال ذلك العام، بينما كانت بقية الأحواض أعلى أو أدنى من المعدلات المعتادة، في سادس سنة متتالية من الاختلال الواضح. كما فقدت الأنهار الجليدية في جميع المناطق الجليدية نحو 450 مليار طن من الكتلة الجليدية في 2024، في ثالث سنة متتالية من الخسائر الواسعة.

الجليد هنا ليس مجرد منظر طبيعي يتغير في الجبال. إنه خزان مياه بطيء الحركة تعتمد عليه ملايين البشر. وعندما تذوب الأنهار الجليدية بسرعة أكبر، قد يبدو الأمر في البداية وكأنه زيادة في المياه، لكن المشكلة تأتي لاحقاً: بعد تجاوز ما يسمى "ذروة المياه" يبدأ الجريان السنوي الناتج عن الجليد في الانخفاض مع تقلص الكتلة الجليدية. وهذا يعني أن بعض المجتمعات التي اعتادت الاعتماد على الأنهار المغذية من الجبال ستواجه مستقبلاً مشكلة مختلفة تماماً: ليس فائض المياه، وإنما فقدان أحد أهم مصادرها المنتظمة.

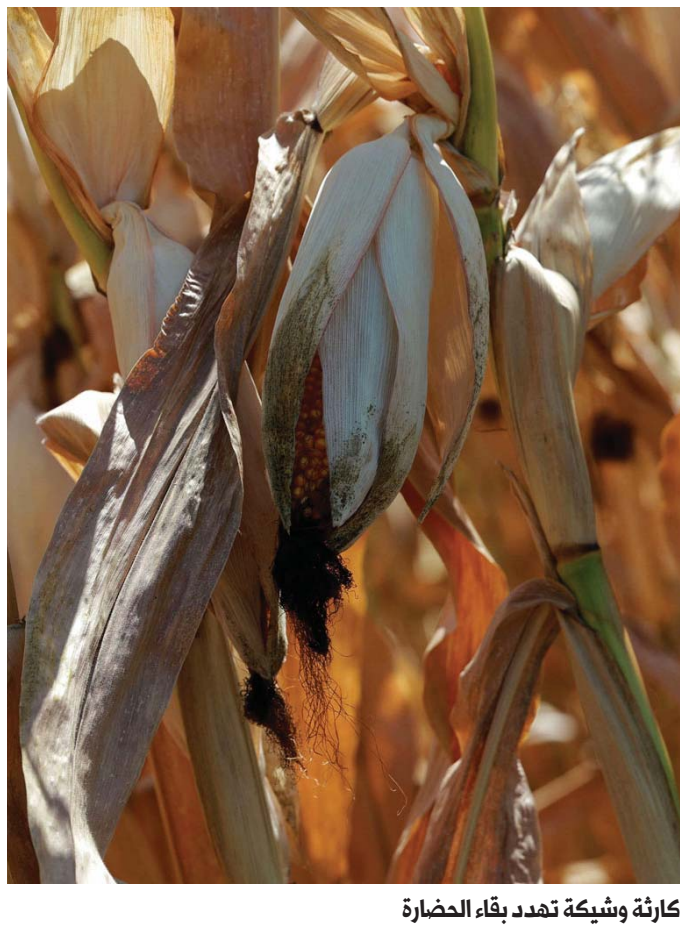

كارثة وشيكة تهدد بقاء الحضارة

ثم تأتي الزراعة، القطاع الذي يقف في قلب أزمة المياه العالمية. فالزراعة تستحوذ على نحو 72 في المئة من عمليات سحب المياه العذبة عالمياً، وفق منظمة الأغذية والزراعة، بينما يعيش نحو 1.2 مليار شخص في مناطق زراعية تواجه قيوداً مائية شديدة. وفي الوقت نفسه، يحتاج العالم إلى إنتاج غذاء أكثر في العقود المقبلة، بينما يتوقع أن يرتفع الطلب على المياه العذبة للزراعة بنحو 25 في المئة. هنا تظهر المعادلة التي يصعب على الحكومات تجاهلها: كل لتر ماء يذهب إلى محصول غير كفء قد يعني ماء أقل لمدينة أو صناعة أو نظام بيئي، وكل قرار بتقليص المياه الزراعية يمكن أن ينعكس على أسعار الغذاء ودخل المزارعين والأمن الاجتماعي.

ولهذا فإن أزمة المياه يمكن أن تتحول بسرعة إلى أزمة غذاء. عندما يتراجع المطر أو ينخفض مستوى الأنهار أو تستنزف الآبار، لا يختفي الماء فقط من الحقول؛ تنخفض الإنتاجية الزراعية، وترتفع تكلفة الري والطاقة، وتتراجع كميات المحاصيل، ثم ترتفع الأسعار. وتصبح الدول الأكثر اعتماداً على استيراد الغذاء أكثر تعرضاً لصدمات الأسواق العالمية. وفي عالم يعاني أصلاً من اضطرابات في التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد، يمكن لصدمة مائية محلية أن تتحول إلى تضخم غذائي يتجاوز حدود الدولة التي بدأت فيها.

ثم تأتي الصحة العامة. فالمياه غير الآمنة ليست مجرد مشكلة خدمات عامة، وإنما بيئة واسعة للأمراض وسوء التغذية وفقدان الإنتاجية. وعندما تقترن ندرة المياه بالفقر والنزوح وضعف البنية الصحية، تصبح المجتمعات أكثر عرضة للأمراض المرتبطة بالمياه، في الوقت الذي يمكن أن يؤدي فيه تغير المناخ والفيضانات إلى نقل الملوثات إلى مصادر الشرب.

لكن أخطر ما في أزمة المياه ربما ليس ما يحدث داخل الدول، وإنما ما يمكن أن يحدث بينها. فالمياه لا تحترم الحدود السياسية. الأنهار والأحواض الجوفية والبحيرات يمكن أن تكون ملكاً جغرافياً لعدة دول في الوقت نفسه، بينما يكون القرار المتعلق بسد أو تحويل أو تخزين المياه قادراً على التأثير في ملايين الأشخاص خارج الحدود. وتعيش نحو 40 في المئة من سكان العالم في أحواض أنهار وبحيرات عابرة للحدود، بينما تشير الأمم المتحدة إلى أن نحو خمس الدول فقط لديها ترتيبات تعاون عابرة للحدود تغطي مواردها المشتركة على نحو كاف.

وهنا يتحول الماء من مورد اقتصادي إلى عنصر من عناصر القوة الجيوسياسية. الدولة التي تقع في أعلى الحوض تمتلك نوعاً من النفوذ الطبيعي على الدولة الواقعة في أسفله، لكن هذا النفوذ لا يعني بالضرورة أن الصراع هو النتيجة المحتومة. التاريخ يقدم أيضاً حالات أصبح فيها الماء سبباً للتفاوض والتعاون وتقاسم المنافع. ولهذا تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن ندرة المياه قد تزيد مخاطر الصراع، لكنها في الوقت نفسه تستطيع أن تصبح حافزاً لبناء مؤسسات مشتركة واتفاقات طويلة الأجل.

المشكلة أن السياسة الدولية ما تزال تتعامل مع المياه بدرجة من التجزئة لا تتناسب مع حجم الأزمة. هناك اتفاقيات بشأن الأنهار، وبرامج للأغذية، ومؤسسات للمناخ، ومبادرات للصرف الصحي، لكن المياه في الواقع تربط كل هذه الملفات ببعضها. لا يمكن معالجة الأمن الغذائي من دون المياه، ولا يمكن معالجة الهجرة من دون معالجة أسباب فقدان سبل العيش، ولا يمكن حماية المدن من دون إدارة الأحواض ومصادر المياه الجوفية، ولا يمكن بناء اقتصاد مرن أمام تغير المناخ من دون إدارة أفضل للمياه.

> **أزمة المياه ليست نقصًا في الكميات فقط بل اضطراب في دورة الطبيعة حيث يجتمع الجفاف والفيضانات وتذوب الجبال الجليدية بسرعة غير مسبوقة**

ومن هنا تأتي المفارقة: العالم يعرف جزءاً كبيراً من الحلول، لكنه لا ينفذها بالسرعة المطلوبة. تحلية مياه البحر أصبحت خياراً استراتيجياً متاحاً للدول الساحلية، وإن كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة وإدارة بيئية دقيقة. وإعادة استخدام مياه الصرف يمكن أن تحول المياه التي كانت تُعامل كنفايات إلى مورد جديد للزراعة والصناعة وبعض الاستخدامات البلدية. والزراعة الحديثة تستطيع تقليل الفاقد عبر الري بالتنقيط والاستشعار وإدارة التربة واختيار المحاصيل الأكثر ملاءمة للبيئة المائية. كما يمكن للمدن أن تخفض خسائر شبكات التوزيع، وهي مشكلة كبيرة في عدد من الدول، عبر تحديث البنية التحتية وقياس الاستهلاك وإصلاح التسربات.

لكن التكنولوجيا وحدها لن تنقذ العالم من أزمة المياه. فالتحلية لا تعالج سوء إدارة المياه الجوفية، ومحطات المعالجة لا تمنع هدر المياه في الزراعة، والسدود لا تستطيع وحدها حل مشكلة تغير المناخ. الأزمة في جوهرها أزمة إدارة بقدر ما هي أزمة موارد. وإذا كانت الزراعة تستهلك أكثر من 70 في المئة من المياه العذبة المسحوبة عالمياً، فإن أي استراتيجية جدية يجب أن تبدأ من هناك، لا من حملات التوعية المنزلية وحدها.

وهذا يتطلب تغييراً في الطريقة التي تنظر بها الحكومات إلى الماء. لم يعد كافياً بناء مشروع جديد كلما انخفضت الإمدادات. المطلوب هو معرفة دقيقة بما يدخل الحوض وما يخرج منه، وكم تستهلك الزراعة، وكم تفقد الشبكات، وكم تُستنزف المياه الجوفية، وما الذي يمكن إعادة استخدامه، وما الذي ينبغي تركه للأنظمة البيئية. وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة أن محاسبة المياه وتدقيق استخدامها ينبغي أن يكونا نقطة البداية لأي إدارة فعالة للندرة المائية.

كما أن التعاون الدولي يحتاج إلى الانتقال من لغة عامة عن "الأمن المائي" إلى مؤسسات تستطيع إدارة الأزمات قبل وقوعها. فالبيانات المشتركة حول الأنهار والأمطار والمياه الجوفية، وآليات الإنذار المبكر، واتفاقات تقاسم المياه في فترات الجفاف، وقواعد واضحة لتشغيل السدود، يمكن أن تمنع كثيراً من النزاعات التي قد تبدو لاحقاً وكأنها انفجرت فجأة. والمشكلة أن الماء يتحرك ببطء في الطبيعة، لكنه يتحول بسرعة إلى أزمة سياسية عندما يشعر الناس بأن مواردهم الأساسي مهدد.

في النهاية، ربما تكون أخطر فكرة في أزمة المياه هي الاعتقاد بأنها أزمة مستقبلية. المستقبل بدأ بالفعل. نصف سكان العالم تقريباً اختبروا في 2022 ندرة مائية شديدة خلال جزء من السنة، والأنهار الجليدية تفقد كتلتها، والمياه المخزنة على اليابسة تتراجع، والأنهار أصبحت أكثر اضطراباً، فيما لا يزال مليارات البشر محرومين من خدمات مياه وصرف صحي آمنة.

> **الحلول التقنية وإعادة الاستخدام ضرورية لكنها غير كافية دون إدارة رشيدة شفافية قادرة على مواجهة الأزمات قبل وقوعها**

الماء هو المادة التي قامت عليها المدن والزراعة والصناعة والحضارات. لكنه كان أيضاً أحد العوامل التي أسقطت مجتمعات عندما عجزت عن إدارة مواردها. وما يواجهه العالم اليوم ليس نهاية المياه على الكوكب، وإنما نهاية عصر كان يمكن فيه التعامل مع المياه وكأنها مورد مضمون إلى الأبد. الحضارة الحديثة بنت اقتصاداتها ومدنها وسكانها وفق افتراض ضمني بأن الماء سيظل متاحاً عندما نحتاجه. التغير المناخي والنمو السكاني والاستنزاف والتلوث بدأوا بإسقاط هذا الافتراض.

لذلك فإن المعركة المقبلة لن تكون بالضرورة بين الدول على النفط أو المعادن النادرة وحدها. قد تكون على الأنهار، وعلى الأحواض الجوفية، وعلى القدرة على إنتاج الغذاء، وعلى التكنولوجيا التي تحول مياه البحر إلى مياه صالحة للاستخدام، وعلى الطاقة اللازمة لتشغيل تلك التكنولوجيا. وستكون الدول التي تنظر إلى الماء باعتباره جزءاً من الأمن الوطني والاقتصادي والغذائي والصحي، لا مجرد خدمة بلدية، أكثر قدرة على التعامل مع عالم أكثر اضطراباً.

المياه ليست مجرد مورد طبيعي. إنها البنية التحتية المخفية للحضارة. وإذا انهارت قدرة المجتمعات على تأمينها وإدارتها بعدالة وكفاءة، فلن تكون النتيجة عطشاً فقط، بل غذاءً أغلى، ومدناً أكثر هشاشة، وهجرة أكبر، وتوتراً سياسياً أوسع، وصراعات يمكن أن تبدأ حول قطرة ماء وتنتهي بإعادة رسم موازين القوة. لذلك فإن التحذير الحقيقي ليس أن العالم قد يواجه أزمة مياه يوماً ما، بل أن أزمة المياه أصبحت بالفعل واحدة من حقائق القرن الحادي والعشرين، وأن السؤال لم يعد هل نستطيع منعها بالكامل، وإنما هل نمتلك الإرادة والمؤسسات والتكنولوجيا لإدارتها قبل أن تتحول من أزمة موارد إلى أزمة حضارة.

# الأردن يدافع عن نفسه

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

شن الملك عبدالله الثاني هجوما فريدا من نوعه على السياسة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية الحالية في خطاب استثنائي ألقاه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة. يمكن وصف الخطاب بأنّه تسمية للأشياء بأسمائها، فضلا عن أنّه تعبير عن مخاوف اردنية حقيقية من تهجير ممنهج لفلسطينيي الضفة الغربية في اتجاه المملكة الأردنية الهاشمية المرتبطة باتفاق سلام مع إسرائيل منذ العام 1994، وهو اتفاق حدّد الحدود الأردنية بدقة.

يعتبر الأردن مثل هذا التهجير خطرا ذا طابع وجودي على المملكة التي تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الاعتداءات الإيرانية...

ما تفعله إسرائيل اعتداء واضح ومباشر على الأردن وحدوده المعترف بها وليس فقط مجرد محاولة للقضاء على حقوق الشعب الفلسطيني، المعترف بها دوليا، من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة نفسها.

كان العاهل الأردني واضحا كلّ الوضوح عندما قال: "ما يحدث حاليا في أنحاء الضفة الغربية ليس سلسلة من الأحداث المنفصلة، بل مجموعة من الممارسات المترابطة التي تشكل جزءا من سياسة واحدة تهدف إلى إجبار شعب بأكمله على مغادرة أرضه. هناك مصطلح واضح لوصف هذه السياسة: التهجير القسري، وهو جريمة حرب. إذا أردنا حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يجب على العالم أن يتخلى عن بعض الأوهام، في مقدمها الاعتقاد بأن غزة والضفة الغربية قصتان منفصلتان. إنهما في الواقع وجهان لنفس الإستراتيجية الإسرائيلية: على كلتي الجبهتين يتم قتل الفلسطينيين، وعلى كلتي الجبهتين، يجري العمل على فرض واقع جديد على الأرض، عبر التدمير في غزة، وعبر الضم الفعلي للأراضي في الضفة الغربية. الهدف واحد: جعل قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياةأمرا مستحيلا".

**خطاب الملك عبدالله الثاني في الأمم المتحدة كشف بوضوح خطورة السياسات الإسرائيلية وسمّى التهجير القسري جريمة حرب تهدد الفلسطينيين والأردن معًا**

لم يكن خطاب عبدالله الثاني سوى تأكيد لواقع يتمثل في أن الأردن مستعد للدفاع عن نفسه ولا يمكن إلا إن يفعل ذلك، خصوصا في غياب أي مشروع سياسي إسرائيلي يخدم ترسيخ الاستقرار في المنطقة التي تشهد تغييرات كبيرة. إنّه بمثابة تحذير للحكومة الإسرائيلية لم يسبق أن صدر مثله عن المملكة إذ يرى عبدالله الثاني أنّه "بالنسبة للأردن، الأمر واضح كالشمس: أي تهديد لحدودنا الشمالية أو أمننا المائي هو تهديد لأمننا القومي. لن يشيح الأردن بنظره، بل سنحمي أمننا، ومياهنا، ومصالح شعبنا. السؤال هنا هو إذا استمرت إسرائيل بنهجها العدواني في جنوب سوريا، هل سيدعها المجتمع الدولي تتمادى في ذلك دون أن يحرك ساكنا"؟

أضاف عبدالله الثاني: "نحن نعلم ما يعنيه أن نعيش في منطقة تبدأ فيها أزمة قبل أن تنتهي سابقتها. نعلم أنه لا يمكننا الاختيار بين الاستجابة لأزمة طارئة أمامنا وبناء المستقبل. لذلك، نحن نمضي في المسارين معا.

نحن نحمي المسيحية – مجتمعاتها وإرثها – في موطنها الأصلي والتاريخي، بينما ندافع عن الصورة الحقيقية للإسلام في وجه أصوات الكراهية.

وخلال ذلك كله، لن نتخلى عن التزامنا بالسلام العادل. سنستمر في دعم الصمود الفلسطيني. وسنستمر في دعم الأونروا".

كلام كبير يصدر عن الأردن الذي اعتاد في الماضي اتخاذ مواقف متحفظة لدى التعاطي مع إسرائيل، وذلك على الرغم من كل العدوانية التي تميّز تصرفات بنيامين نتانياهو الذي لم يسمه عبدالله الثاني بالاسم، بما يشير إلى طبيعة العلاقة بين الرجلين، وهي علاقة أقلّ ما يمكن أن توصف به أنّها باردة إلى أبعد حدود، بل غير موجودة. لكن ما العمل عندما تذهب الحكومة الإسرائيلية في جنونها إلى ابعد حدود مستفيدة من هجوم "طوفان الأقصى" الذي نفذته "حماس" في السابع من تشرين الأول – أكتوبر 2023؟

الأكيد أنّ ما تعرّضت له إسرائيل انطلاقا من غزّة غيّر سلوكها الذي كان قائما على السكوت عن المساعدات التي كانت تصل إلى "حماس" في غزّة. كانت إسرائيل راضية عن كلّ دعم يصل إلى "حماس"، كون هذا الدعم، الذي استخدم في بناء الأنفاق، يكرّس الانقسام الفلسطيني.

تغيّرت إسرائيل. هذا صحيح، لكن هذا التغيير لا يبرر غياب مشروع سياسي يعترف بوجود الشعب الفلسطيني. هناك ما بين سبعة وثمانية ملايين فلسطيني من البحر إلى النهر، في داخل إسرائيل نفسها وفي الضفة وفي غزة. هل تستطيع إسرائيل تذويب هؤلاء؟ الجواب أنّ ذلك مستحيل. ما هو مستحيل أكثر البحث عن حلول على حساب الأردن الذي استطاع طي صفحة الوطن البديل التي كان يفكّر فيها اليمين الإسرائيلي منذ فترة طويلة.

يعبّر خطاب العاهل الأردني في الأمم المتحدة عن شعور لديه بأن الكيل طفح. لم يخطئ عبدالله الثاني يوما في تقييمه للوضع الإقليمي. امتلك في كلّ وقت ميزانا دقيقا جعله يتحدث في مثل هذه الأيام من العام 2004 عن "الهلال الشيعي" وخطورته، وهو "هلال فارسي" بالفعل كان يمتد، في الماضي القريب من طهران إلى بيروت مرورا ببغداد ودمشق...

هل في إسرائيل من يفهم معنى الرسالة التي وجّهها عبدالله الثاني الذي ركّز في خطابه على أنه "لا يمكن للقوة العسكرية أن تقدم حلولا فاعلة. لا تطعم (القوة العسكريّة) الجياع، ولا تضمن عودة المهجرين، ولا تبني السلام. كما لا يمكنها إصلاح كوكبنا، أو إدارة موجات الهجرة، أو قيادة التطور التكنولوجي. كل ذلك يتطلب مؤسسات لديها الشرعية، ويتطلب وجود الثقة... الثقة بين الدول، والثقة في الاتفاقات، والثقة بأن القوانين ستطبق فعليا".

قال عبدالله الثاني كلمته التي فحواها أنّ الأردن مستعد للدفاع عن نفسه في وجه ما تعمل من أجله إسرائيل، خصوصا في الضفّة الغربيّة. هل في إسرائيل من يفهم الرسالة ويستوعبها؟ هل لا يزال في الدولة العبرية عشية انتخابات 27 تشرين الأول – أكتوبر المقبل من يدرك أن لغة العقل والسياسة لا بدّ أن تحلّ مكان لغة القوة التي تعني البقاء في أسر حلقة مقفلة حيث العنف المستدام...

الذي لا فائدة منه غير الرهان على غياب الاستقرار الذي ستكون إسرائيل ضحية من ضحاياه في المدى الطويل!

الأردن مستعد للدفاع عن نفسه ولا يمكن إلا إن يفعل ذلك

# ليبيا رهينة الطبقة السياسية

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

متى تنتهي جمهورية المرحلة الانتقالية؟

بعد خمسة عشر عاماً من سقوط نظام معمر القذافي، تبدو المفارقة الليبية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى: البلد الذي قامت ثورته على وعد بناء دولة جديدة ما زال يعيش داخل مرحلة انتقالية لم تعد انتقالية إلا بالاسم. تبدلت الحكومات، وتغيرت التحالفات، وانقسمت المؤسسات، وتعددت المبادرات الدولية والمحلية، وتوالت خرائط الطريق واللجان والحوارات والاتفاقات، لكن الدولة التي يفترض أن تكون نتيجة لكل ذلك لم تصل بعد. وفي المقابل، نشأت حول المرحلة الانتقالية طبقة سياسية كاملة راكمت سنوات طويلة من الحضور والنفوذ والقدرة على تعطيل أو تمرير القرارات، حتى أصبح السؤال الأصعب في ليبيا ليس فقط لماذا فشلت الانتخابات، وإنما لماذا استطاعت المؤسسات المؤقتة أن تعيش كل هذه السنوات من دون أن تنتهي.

هذه ليست مشكلة حكومة بعينها، ولا يمكن اختزالها في رئيس وزراء أو مجلس أو طرف سياسي واحد. فالحكومات في ليبيا تتغير، لكن البنية التي تنتج الحكومات وتعيد توزيع الشرعية بينها بقيت أكثر ثباتاً. البرلمان، والمجلس الأعلى للدولة، والمجلس الرئاسي، والحكومات المتعاقبة، والهيئات المنبثقة عن التسويات السياسية، كلها أصبحت أجزاء من منظومة واحدة تعيش على تمديد المرحلة الانتقالية أكثر مما تعيش على إنهائها. وحتى خارطة الطريق الأممية الحالية تنطلق من حقيقة أن ليبيا بحاجة إلى إنهاء الترتيبات الانتقالية المتعاقبة وتوحيد مؤسساتها وإجراء انتخابات عامة.

المشكلة إذن ليست أن ليبيا لم تجد بعد الصيغة المثالية للحكم، بل أن الطبقة السياسية لم تنجح في إنتاج آلية تجعل مغادرة السلطة نتيجة طبيعية للعمل السياسي. ففي الدول المستقرة، تكون المؤسسات السياسية جسوراً إلى السلطة ومنها، بينما تتحول المؤسسات المؤقتة في ليبيا إلى مواقع يمكن أن تستمر فيها النخب نفسها سنوات طويلة، حتى عندما تنتهي المبررات التي نشأت من أجلها. وبذلك لم تعد المرحلة الانتقالية مجرد فترة زمنية تسبق الانتخابات، بل أصبحت بنية سياسية لها مصالحها وحساباتها وشبكاتها، وتملك أسباباً كثيرة تجعل استمرارها أقل كلفة بالنسبة إلى بعض الفاعلين من الوصول إلى تسوية نهائية قد تعيد توزيع السلطة من الصفر.

ومن هنا يصبح الحديث عن الانتخابات أكثر تعقيداً من مجرد تحديد موعد للاقتراع. فالانتخابات ليست بالنسبة إلى القوى الموجودة في السلطة مجرد عملية إجرائية، وإنما يمكن أن تعني إعادة تعريف كاملة للشرعية السياسية. من يفوز قد يزيح من يخسر، ومؤسسة اعتادت امتلاك حق الفيتو قد تفقده، ونخب بنت نفوذها على التوازنات المؤقتة قد تجد نفسها أمام ناخب لا تستطيع التحكم في قراره. ولذلك فإن معركة الانتخابات في ليبيا ليست فقط معركة حول القوانين والصلاحيات، بل حول السؤال الأعمق: من يملك حق إنتاج السلطة؟

**المشكلة ليست أن ليبيا لم تجد بعد الصيغة المثالية للحكم بل أن الطبقة السياسية لم تنجح في إنتاج آلية تجعل مغادرة السلطة نتيجة طبيعية للعمل السياسي**

وهنا تظهر مفارقة المستشار عقيلة صالح بوضوح. فالرجل، الذي يرأس مجلس النواب منذ 2014، أصبح أحد أكثر الوجوه استمرارية في المشهد السياسي الليبي. وهذه الاستمرارية لا تعني في حد ذاتها مخالفة أو عيباً؛ فالعمر أو طول البقاء في موقع سياسي لا يشكلان دليلاً على عدم الكفاءة، كما أن أي تقييم قانوني لشرعية المواقع يجب أن يستند إلى النصوص والوقائع لا إلى الأشخاص. لكن وجود قيادة تشريعية استمرت أكثر من عقد داخل نظام سياسي يعلن باستمرار أن هدفه هو تجديد الشرعية عبر الانتخابات يطرح سؤالاً سياسياً لا يمكن تجاهله: كيف يمكن بناء ثقافة تداول للسلطة بينما تظل المؤسسات التي يفترض أن تدير الانتقال نفسها جزءاً من مشكلة الاستمرار؟

السؤال لا يخص عقيلة صالح وحده. إنه يطال كل من بقي في مواقع القرار طوال هذه السنوات، أياً كان موقعه أو معسكره أو خطابه السياسي. فالمسؤولية السياسية لا تتوقف عند من يدير الحكومة التنفيذية، وإنما تمتد إلى من يشرّع، ومن يمنح الثقة، ومن يسحبها، ومن يضع القواعد الانتخابية، ومن يؤجلها، ومن يملك القدرة على عقد التسويات أو إفشالها. ولا يعني ذلك اتهام هؤلاء جميعاً بالفساد أو تحميلهم مسؤولية جنائية لا تثبت إلا أمام القضاء؛ إنما يعني أن من شارك في إدارة مرحلة سياسية استمرت خمسة عشر عاماً يجب أن يكون مستعداً للخضوع للسؤال السياسي البسيط: ماذا أنجزتم خلال هذه السنوات، ولماذا لم تصل البلاد إلى الدولة التي وعدتم بها؟

المفارقة أن الخطاب السياسي الليبي نفسه أصبح يعيد إنتاج المفردات ذاتها: التوافق، الشرعية، القوانين الانتخابية، الحكومة الموحدة، المصالحة، خارطة الطريق، الحوار الوطني. وكلما بدا أن البلاد تقترب من نقطة حاسمة، ظهر خلاف جديد حول الآلية أو التوقيت أو الصلاحيات أو شروط المشاركة. ثم تُنشأ لجنة جديدة لمعالجة الخلاف، وتنتهي اللجنة إلى مقترحات جديدة، ثم يبدأ التفاوض حول المقترحات، قبل أن تعود الأزمة إلى نقطة أخرى. المشكلة ليست في الحوار ذاته؛ فالحوار جزء ضروري من أي تسوية سياسية. المشكلة تبدأ عندما يصبح الحوار بديلاً عن القرار، وتتحول اللجان من أدوات لإنجاز الاستحقاقات إلى أدوات لتأجيلها.

وليبيا لا تعاني في الحقيقة نقصاً في المبادرات السياسية. وهذه المرة تحديداً ينبغي ألا يكون السؤال: هل لدينا اتفاق جديد؟ بل: هل توجد آلية تجعل الاتفاق قابلاً للتنفيذ وتحول دون أن يصبح مجرد محطة أخرى في سلسلة المحطات السابقة؟ فالاختبار الحقيقي لأي اتفاق سياسي ليس عدد الأطراف التي توقعه، ولا حجم الترحيب الدولي به، وإنما قدرته على نقل البلاد من مرحلة إنتاج النصوص إلى مرحلة تنفيذها.

وهذا هو الفارق بين ليبيا اليوم وليبيا التي تحتاج إلى أن تكونها. الدولة لا تُبنى بعد الاجتماعات، ولا بعد البيانات التي تؤكد الالتزام بالانتخابات، ولا بتغيير أسماء اللجان. الدولة تبدأ عندما تصبح القواعد السياسية أعلى من مصالح القائمين عليها، وعندما يصبح انتهاء ولاية المسؤول نتيجة طبيعية للنظام السياسي لا نتيجة تفاوض جديد بين الأطراف.

وإذا كان الخلاف حول الانتخابات هو الوجه السياسي للأزمة، فإن المال العام يمثل وجهها الاقتصادي. فالمرحلة الانتقالية الطويلة ليست مجرد حالة دستورية أو سياسية معلقة؛ إنها أيضاً كلفة مالية ضخمة. تعدد المؤسسات والحكومات والهياكل والميزانيات يخلق بيئة يصعب فيها تتبع المسؤولية، ويجعل الإنفاق العام جزءاً من الصراع على النفوذ. وفي بلد يعتمد اقتصاده بدرجة كبيرة على النفط، تصبح السيطرة على القرار المالي أكثر من مسألة إدارية، لأنها تعني امتلاك واحدة من أهم أدوات إنتاج القوة السياسية.

لكن وجود جهاز رقابي لا يكفي إذا بقيت نتائج الرقابة منفصلة عن المساءلة السياسية والمؤسسية. فالتقرير الرقابي لا ينهي المخالفة بمجرد تسجيلها؛ قيمته الحقيقية تظهر عندما تتحول الملاحظات إلى تصحيح، وتتحول المسؤولية إلى محاسبة، ويتحول المال العام من مورد تتنافس عليه المؤسسات إلى مورد يخضع لقواعد واحدة. ولذلك فإن سؤال الانتخابات لا يمكن فصله عن سؤال المال. الدولة التي لا تستطيع تحديد من يحكمها بصورة شرعية ستجد صعوبة أيضاً في تحديد من يملك حق اتخاذ القرار المالي باسمها.

**البلد الذي قامت ثورته على وعد بناء دولة جديدة ما زال يعيش داخل مرحلة انتقالية لم تعد انتقالية إلا بالاسم**

وهنا يصبح الحديث عن الطبقة السياسية أكثر دقة من الحديث عن 'الحكومات'. فالمرحلة الانتقالية لم تستمر لأن الحكومات وحدها فشلت، وإنما لأن منظومة أوسع من المؤسسات والقواعد والمصالح عجزت عن إنتاج انتقال حقيقي. الحكومات تغيرت، لكن الصراع على الشرعية بقي. الاتفاقات تغيرت، لكن آليات تعطيلها بقيت. الوجوه تبدلت أحياناً، لكن قواعد اللعبة ظلت إلى حد كبير نفسها: كل طرف يطالب بإنهاء المرحلة الانتقالية عندما يرى أن ذلك يخدم موقعه، ويتحفظ عليها عندما يشعر أن الانتخابات قد تعيد توزيع النفوذ على حسابه.

وهذا ما يجعل الأزمة الليبية مختلفة عن مجرد فشل إداري. إنها أزمة في العلاقة بين السلطة والشرعية. فالمؤسسات التي يفترض أن تكون مؤقتة اكتسبت، بمرور الوقت، مصالح مرتبطة باستمرارها، وأصبح تغييرها أكثر صعوبة من إنشائها. وكلما طال أمد المرحلة الانتقالية، أصبح من الأصعب على الطبقة السياسية أن تتخيل لحظة تخرج فيها من المشهد وفق قواعد لا تتحكم هي في صياغتها.

أما المجتمع الليبي، فقد وجد نفسه في موقع المتلقي لهذا الصراع. المواطن لا يختار تعدد الحكومات، ولا يضع القوانين الانتخابية، ولا يقرر شكل المؤسسات السيادية، ولا يتحكم في توقيت التسويات. لكنه يدفع كلفة الانقسام من قيمة العملة إلى مستوى الخدمات، ومن فرص الاستثمار إلى الأمن، ومن الثقة في الدولة إلى الإحساس بأن السياسة أصبحت مهنة مغلقة على أصحابها.

لذلك فإن المعركة الحقيقية ليست بين من يريد الانتخابات ومن يرفضها بصورة معلنة. نادراً ما يقول سياسي ليبي إنه ضد الانتخابات. المعركة الأكثر أهمية هي حول الشروط التي تسبق الانتخابات، ومن يضعها، ومن يفسرها، ومن يملك تعديلها، ومن يحدد توقيتها، ومن يضمن ألا تتحول كل عقدة جديدة إلى سبب لتأجيل الاستحقاق. ولهذا فإن نجاح المسار الحالي سيتوقف بقدر كبير على قدرة المؤسسات الليبية على قبول قواعد لا تستطيع تعديلها كلما اقتربت من لحظة الاختبار.

وهنا تحديداً ينبغي أن تتغير لغة السياسة الليبية. لم يعد كافياً أن يقال إن "الفرصة للشعب"، لأن الشعب لا يحتاج إلى تذكير بأن السلطة ملكه. المطلوب أن تتحول هذه العبارة إلى إجراء سياسي: موعد انتخابي واضح، إطار قانوني قابل للتطبيق، مؤسسة انتخابية قادرة على إدارة الاقتراع، ترتيبات أمنية تسمح للناخب بالتصويت، وقبول مسبق بنتائج العملية ضمن قواعد متفق عليها. وهذه هي العناصر التي تركز عليها خارطة الطريق الأممية الحالية، التي تربط بين الإطار الانتخابي وتوحيد المؤسسات والحكومة الموحدة والحوار حول قضايا الحوكمة والاقتصاد والأمن والمصالحة.

المطلوب أيضاً إعادة تعريف معنى "التوافق". التوافق الذي يمنع الانتخابات ليس توافقاً على الدولة، وإنما توافق على استمرار إدارة الأزمة. أما التوافق الذي يضع قواعد لخروج الجميع من المرحلة الانتقالية، فهو الذي يمكن أن يتحول إلى تأسيس سياسي جديد.

وهنا تبرز أهمية المسار الحالي. فقد رحبت الأمم المتحدة بتأييد مجلس النواب لاتفاق الاجتماع المصغر، واعتبرت ذلك خطوة نحو تجاوز الجمود السياسي وتوحيد المؤسسات وتهيئة الظروف لانتخابات برلمانية ورئاسية شاملة وذات مصداقية. كما واصل أعضاء الاجتماع المصغر اجتماعاتهم في تونس في سبتمبر لمتابعة التنفيذ، مع تحديد اجتماع لاحق في أكتوبر. هذه التطورات لا تعني أن الأزمة انتهت، لكنها تضع المؤسسات أمام اختبار أكثر وضوحاً: هل تستطيع هذه المرة أن تنفذ ما توافق عليه، أم أن الاتفاق سيضاف إلى أرشيف طويل من التسويات التي عجزت عن تحويل النص السياسي إلى واقع؟

بعد خمسة عشر عاماً، لم يعد ممكناً التعامل مع المرحلة الانتقالية باعتبارها ظرفاً مؤقتاً طال أكثر مما ينبغي، لأن طولها نفسه أصبح جزءاً من المشكلة. لقد نشأ جيل ليبي كامل داخل دولة مؤقتة، وتعلم أن الحكومات يمكن أن تتغير من دون انتخابات، وأن المؤسسات يمكن أن تستمر من دون تجديد كامل للشرعية، وأن كل أزمة يمكن أن تنتج لجنة جديدة، وأن كل لجنة يمكن أن تنتج اتفاقاً جديداً. كسر هذه الحلقة لا يحتاج إلى خطاب أكثر حدة، وإنما إلى قاعدة سياسية بسيطة: لا شرعية دائمة لمؤسسات مؤقتة، ولا سلطة بلا تفويض متجدد، ولا انتقال بلا نهاية محددة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
السبت 2026/09/26
السنة 49 العدد 13924

# «الظهور الأول».. الوجه القاسي لحلم الفن

## جيسي آيزنبرغ يواجه وهم النجاح بحكاية امرأة تكتشف ثمن الطموح على خشبة المسرح

بعيدا عن التعاطف السطحي

يضع جيسي آيزنبرغ في «الظهور الأول» حلم الفن أمام مرآة أقل بريقًا، حيث لا تكفي الشجاعة لتحقيق الذات، ولا يمر الطموح من دون كلفة. ومن خلال امرأة تدخل المسرح للمرة الأولى، ينسج المخرج حكاية تجمع الكوميديا والمرارة والاغتراب، وتفكك الصورة التقليدية عن النجاح واكتشاف الذات على الخشبة.

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

يكشف جيسي آيزنبرغ في فيلم "الظهور الأول" الجانب القاسي من مطاردة الأحلام، فيبتعد عن الحكاية التقليدية التي تكافئ الشخص الشجاع لمجرد أنه قرر خوض المجهول. ويضع أمام المشاهد امرأة عادية تدخل عالم المسرح للمرة الأولى، فتكتشف سريعًا أن الاقتراب من الفن يحمل ثمنًا نفسيًا يفوق توقعاتها.

ويستند آيزنبرغ إلى تجاربه خلال بداياته الفنية في نيوجيرسي، مستفيدًا من سنوات قضاها بين السينما والتلفزيون والمسرح. ويمنح هذا القرب الفيلم حسًا شخصيًا، من دون تحويله إلى سيرة ذاتية مباشرة أو استعادة عاطفية للماضي. وتأتي تجربته الإخراجية الثالثة أكثر ثقة في لغتها، وأكثر قدرة على الجمع بين الكوميديا والمرارة والغرابة. ويخرج "الظهور الأول" من مساحة قصة النجاح التقليدية إلى سؤال أكثر تعقيدًا عن الثمن الذي يدفعه الإنسان حين يحوّل حلمًا قديمًا إلى واقع.

### الفن والطموح والاغتراب

تخوض مونا، ربة المنزل التي تعيش حياة هادئة ورتيبة في الضواحي، اختبار أداء لإنتاج مسرحي إقليمي بعدما شعرت بأن حياتها اليومية تستهلكها من دون أن تمنحها مساحة حقيقية لنفسها. وتحصل على الدور بصورة مفاجئة رغم انعدام خبرتها السابقة في التمثيل، فتجد أمامها فرصة طال انتظارها. وتكتشف بعد دخول البروفات أن الحصول على الدور كان الجزء الأسهل من الرحلة، إذ تواجه جيري، المخرج القاسي الذي يتعامل مع المسرح باعتباره مساحة تتطلب أقصى درجات الالتزام والانضباط.

تدخل مونا في صدام مستمر مع المخرج بسبب إصراره على الوصول إلى مستوى من الكمال يدفع الممثلين إلى حدودهم القصوى. وتتحول التجربة تدريجيًا من محاولة للهروب من الملل إلى اختبار حقيقي لقدرتها على فهم نفسها ومواجهة مخاوفها. وتجد نفسها وسط مجموعة من الفنانين الذين يحملون إحساسًا بالعزلة، فيصبح المسرح مساحة للاختباء خلف الشخصيات وكشف الذات في الوقت نفسه. وتمنح هذه المفارقة الفيلم جوهره، لأن البحث عن الذات يجري داخل عالم يقوم أساسًا على التمثيل والاصطناع.

يبدأ الفيلم بإيقاع يوحي بأن الجمهور أمام حكاية لطيفة عن امرأة تقرر تغيير حياتها، ثم يقلب هذا الانطباع تدريجيًا عبر سخرية أكثر قسوة من مقدمته. ويستخدم آيزنبرغ الكوميديا للكشف عن هشاشة الفنانين والهوس الذي قد يصاحب محاولة الوصول إلى العمل المثالي. ويجعل الصراع بين مونا وجيري محورًا لهذا التحول، إذ يصطدم حماس الوافدة الجديدة برؤية مخرج مستعد لدفع ممثليه إلى حافة الانهيار بحثًا عن النتيجة التي يتخيلها.

«الظهور الأول» يضعنا أمام سؤال أكثر تعقيدًا عن الثمن الذي يدفعه الإنسان حين يحوّل حلمًا قديمًا إلى واقع

ويستفيد الفيلم من المواجهة لصناعة مواقف ساخرة تحمل قدرًا من الألم، فيصبح الضحك وسيلة لفهم السلوك الإنساني. ويبتعد آيزنبرغ عن رسم شخصيات طيبة في مواجهة شخصيات شريرة، ويمنح كل طرف دوافعه وتناقضاته. ويجعل هذا الاختيار الصراع أكثر إقناعًا، لأن مونا وجيري يمثلان وجهين مختلفين للهوس نفسه؛ أحدهما يطارد فرصة لإثبات ذاته، والآخر يطارد صورة مثالية لفنه. ويخرج الفيلم من هذه المواجهة بطاقة كوميدية لاذعة ومساحة عاطفية تمنعه من التحول إلى هجاء سطحي لصناعة الفن.

تمنح جوليان مور شخصية مونا حضورها الإنساني من خلال أداء يعتمد على التفاصيل الصغيرة أكثر من الانفعالات الكبيرة، فتجعل صمتها وحركاتها ونظراتها جزءًا أساسيًا من بناء الشخصية. وتتعامل مور مع امرأة عادية تشعر بأنها منفصلة عن محيطها، ثم تبدأ تدريجيًا في اكتشاف إحساس بالانتماء عندما تدخل مجتمع المسرح. وتمنح الشخصية هشاشة واضحة من دون تحويلها إلى ضحية، كما تمنحها إصرارًا يمنعها من البحث عن التعاطف السهل.

وتستفيد مور من كل لحظة لتوضيح المسافة بين المرأة التي اعتادت إخفاء نفسها والمرأة التي بدأت ترى في المسرح مساحة تسمح لها بالظهور. وتتطور علاقتها بزملائها مع تقدم الأحداث، لأن الجميع يحملون نوعًا من الغربة ويجدون في التمثيل وسيلة للتعامل معها. وتؤكد هذه التفاصيل قدرة مور على تحويل شخصية عادية على الورق إلى شخصية مليئة بالتناقضات والدوافع. وتصبح مونا بفضل هذا الأداء قلب الفيلم، لأن رحلتها تمنح أفكار الفن والطموح والاغتراب وزنها الإنساني.

### مساحة المواجهة

يصطدم بول جياماتي بمونا في مواجهة مشحونة، مؤديًا شخصية جيري، المخرج شديد القسوة والعابس والمهووس بفكرته عن الأداء المثالي. ويدفع جياماتي الشخصية إلى منطقة تجمع بين الطرافة والاستفزاز، فيظهر جيري كرجل مضحك في بعض اللحظات، قبل أن يكشف سلوكه عن قدرة حقيقية على إيذاء من يعملون معه. ويضعه الفيلم في مواجهة مباشرة مع مونا، فتتحول البروفات إلى ساحة صراع بين امرأة تريد اكتشاف موهبتها ورجل يعتقد أن الموهبة تحتاج إلى التكسير وإعادة البناء حتى تصبح فنًا حقيقيًا. ويصنع جياماتي ومور كيمياء قوية، لأن كل ممثل يمنح الشخصية المقابلة مساحة كافية للتطور. ويكشف تفاعلهما عن طبقات من الإحباط والخوف والطموح، فتتجاوز المواجهة خلافًا عابرًا بين ممثلة ومخرج. ويستفيد الفيلم من العلاقة لإعادة طرح السؤال حول الحدود التي يستطيع الفنان تجاوزها في سبيل عمل يراه عظيمًا. ويترك آيزنبرغ الإجابة معلقة، ويضع الشخصيات أمام نتائج خياراتها، فيزداد الصراع تعقيدًا.

# هشام دينار: صوت موكادور الذي يؤاخي بين الأرواح

## من السماع الصوفي إلى «روح الثقافات».. فنان يحوّل الموسيقى والزاوية إلى جسور للحوار والتعايش

في مدينة الصويرة، حيث تلتقي رياح الأطلسي بتعدد الذاكرة المغربية، يبرز هشام دينار فنانًا يجعل من الموسيقى جسرًا بين الثقافات والأديان. فمن الإنشاد الصوفي إلى مهرجان «روح الثقافات»، يحول صوته ومشاريعه الفنية إلى مساحة للحوار والضيافة والتعايش، مستعيدًا للزاوية دورها الروحي والاجتماعي، ومنحًا الفن وظيفة تتجاوز الفرجة إلى بناء الروابط الإنسانية.

د. محمد غاني
كاتب مغربي

بعض المدن تمنح أبناءها ملامحها، فيحملونها معهم حيثما حلوا وارتحلوا. والصويرة، مدينة الرياح والأسوار المطلة على الأطلسي، التي عاشت فيها الكنس إلى جوار المساجد منذ نشأتها، منحت ابنها هشام دينار كثيرا من طبعها؛ انفتاحا لا يفرط في الجذور، وخفة ظل لا تخدش الوقار، وموهبة نادرة في أن يجمع المختلفين حول مائدة واحدة، ثم يتركهم ينصرفون عنها وقد صاروا أقرب بعضهم إلى بعض مما كانوا حين جلسوا إليها.

أكتب عن هشام دينار بقلم الصديق وعين المتابع معا، ولا أخفي ذلك، فالصداقة حين تكون صادقة تتيح رؤية الحقيقة عن قرب. من جالس الرجل عرف فيه دماثة تسبق كلامه، وروحا مرحة يوظفها بذكاء في تليين المواقف وتبديد الحذر الذي يخيم عادة على اللقاءات الأولى بين أناس قدموا من أديان ولغات وحساسيات متباعدة. وأما دبلوماسيته فنابعة من طبع أصيل قبل أن تكون مهارة مكتسبة؛ ينصت قبل أن يتكلم، ويقدر محدثه أيا كان موقعه، ويحسن اختيار الكلمة الطيبة في وقتها. ومن هنا نفهم كيف التف حوله رجال دين وتصوف وشخصيات سياسية ودبلوماسية وازنة، يشاركونه مسعاه إلى وصل الموسيقى بالروحانيات وتقريب أهل الأديان بعضهم من بعض.

غير أن الخلق الرفيع يحتاج إلى فن أصيل كي يترك أثرا يبقى. وهشام دينار فنان قبل كل شيء، من أهل المديح والسماع، وعرف رئيسا لجمعية تعنى بهذا الفن، كما أنه مؤسس مهرجان «روح الثقافات» ومديره، ومقدم الزاوية القادرية بالصويرة. وقد قدمه ملف المشاركين الذي نشرته مؤسسة الثقافات الثلاث بوصفه فنانا ذا صوت استثنائي، يمد الجسور بين التقاليد الموسيقية ليبلغ رسالة وئام وأخوة، وله مشاركات في عدد من المهرجانات الدولية. ومن شواهد ذلك أنه كان من الأصوات التي أدت قطع حفل افتتاح الدورة السادسة عشرة لمهرجان الأندلسيات الأطلسية بالصويرة، وأنه كان طرفا في حوار غنائي لافت جمع مطربين من ثلاثة أجيال مختلفة.

### قيمة ثقافية وإبداعية

وبحكم اشتغالي على المديح النبوي بحثا وتأليفا، أزعم أن لي أذنا تميز بين من يؤدي القصيدة ومن يسكنها، وهشام دينار من الصنف الثاني. صوته في خدمة النص، يمنح الكلمة حقها من التأني والصفاء، ويعرف متى يعلو ومتى يخفت، حتى يغدو الإنشاد عنده حالا من أحوال الذكر. وفي هذا يكمن سر قدرته على محاورة تقاليد موسيقية أخرى دون أن يذوب فيها أو يتعالى عليها. وحين يتحدث محاضرا في الندوات واللقاءات، يتكلم بلغة من عاش التجربة وخبرها، فيجمع حرارة أهل الذوق إلى وضوح المثقف العارف بالتراث الصوفي والموسيقى الأندلسية وتقاليد المتوسط الروحية.

أما قوته الثقافية فتتجلى في قدرته على تحويل الموهبة إلى مشروع. ففي سنة 2023 أطلق مهرجان «روح الثقافات»، فجمع فيه فنانين من ديانات وثقافات متعددة، وأنغاما تراثية تمتد من المديح والسماع إلى كناوة والشكوري وعيساوة والموروث الأمازيغي. وسرعان ما غدا المهرجان، كما يؤكد مؤسسه، موعدا سنويا ثابتا في الأجندة الثقافية لمدينة الرياح، وتقف وراء تنظيمه اليوم شراكة تضم جمعية للسماع والتراث في رحاب الزاوية القادرية بالصويرة، ومؤسسة الثقافات الثلاث للبحر الأبيض المتوسط، ومؤسسة ماتشادو بإشبيلية.

صوت خرج من زاوية في مدينة على ضفة الأطلسي، ليقول لمن يصغي إن الإيمان حين يصفو يصير ضيافة

واللافت أن لكل دورة سؤالها الفكري. فقد انعقدت الدورة الثالثة سنة 2025 تحت شعار «روحانياتنا في تقاسم: بين الأخلاق والجمال»، وتداول فيها أكاديميون وباحثون ومثقفون وفنانون، مغاربة وأجانب، موضوع الجسر الصوفي بين التجارب الروحية، والتلاقح الخصب بين التقاليد المقدسة. ثم انطلقت دورة 2026 من قناعة بأن الديانات الإبراهيمية الثلاث يجمعها خلق إكرام الضيف وذائقة متقاربة في النظر إلى الجمال. وقد عبر هشام دينار عن هذا الأفق حين أوضح أن روح التظاهرة تتخطى الفرجة الفنية لتصير مجالا للتأمل والتحاور الرصين بين الثقافات والأديان.

فأين تكمن القيمة المضافة التي يقدمها هشام دينار في سياقه الثقافي؟ أراها أولا في إحياء الوظيفة الحضارية للزاوية. فقد كانت الزاوية في تاريخ المغرب، إلى جانب الذكر، دارا للضيافة، ومدرسة للأدب والإنشاد، وملاذا للفقير وعابر السبيل، وما يفعله هشام دينار أنه يعيد إلى هذه المؤسسة العريقة دورها بلغة العصر، فيفتح رحابها للحوار، ويجعل من السماع لغة يفهمها البعيد قبل القريب. ولذلك لم يكن غريبا أن تمتد إحدى أمسيات الدورة الرابعة، التي قادها بنفسه، إلى سهرة روحية داخل الزاوية القادرية. والجمال عنده موصول بخدمة الناس، إذ أطلقت الزاوية بمبادرة منه برامج للعمل الاجتماعي، منها الإعذار الجماعي لأطفال من أسر في وضعية هشاشة، بتعاون مع مؤسسات محلية.

ثم أراها في تحويل الاختيار المغربي في التعايش من خطاب إلى ممارسة ملموسة. فمؤسس المهرجان يربطه صراحة بالرؤية الملكية الداعية إلى تعزيز الحوار بين الأديان وترسيخ ثقافة العيش المشترك، وبالقيم التي حملتها وثيقة الأخوة الإنسانية التي وقعها البابا فرنسيس وشيخ الأزهر أحمد الطيب، وقد رأى فيه رافعة تعزز حضور الصويرة مركزا عالميا لما بات يعرف بالدبلوماسية الروحية.

وهي رؤية يسندها الواقع، فقد حضر افتتاح الدورة الثالثة سفير الفاتيكان بالمغرب وسفير أستراليا، وتصدر منصة الافتتاح الرسمي للدورة الرابعة، إلى جانب عامل إقليم الصويرة ورئيس مجلسها الجماعي، مستشار صاحب الجلالة أندري أزولاي بصفته رئيسا مشاركا لمؤسسة الثقافات الثلاث، وسفير المملكة الإسبانية بالمغرب إنريكي أوخيدا، والمدير الإقليمي لمنظمة اليونسكو بشمال إفريقيا شرف أحميمد، والمسؤولة عن الثقافة والرياضة في حكومة الأندلس باتريسيا ديل بوزو.

وأراها أخيرا في أنه ينظر إلى الغد وهو يحتفي بالماضي، إذ فتحت الدورة الرابعة النقاش حول مبادرات عملية، كإحداث مسارات روحية تتخطى الحدود، ونسج شبكات تعاون بين الزوايا والأخويات، وتهيئة فضاءات لتكوين الشباب على قيم التعايش، فضلا عن جرد المشاهد المقدسة وعقد تحالفات جديدة بين الحرفيين والموسيقيين والجماعات الروحية. وتبقى «المائدة المشتركة» التي عدت من أبرز لحظات تلك الدورة صورة بليغة لهذا الحلم؛ أن يجلس الناس معا، فيكتشف كل منهم في الآخر ما يغني هويته دون أن ينتقص منها.

### فنان يجمع ليبني

لقد تابعت أنشطة هشام دينار الفكرية والفنية منذ مدة، دورة بعد دورة، ومن أمسية إلى ندوة، ثم حظيت بالمشاركة في الدورة الرابعة التي احتضنتها الصويرة من 14 إلى 17 فبراير 2026 تحت عنوان «الضيافة والتعايش والتلاقي: أخلاق متوسطية».

وكانت مساهمتي في الندوة الثالثة التي دار محاورها حول «الصناعة التقليدية والتراث الشفهي والطقوس الشعبية: جماليات روحية مشتركة»، التي أدارتها لولا لوبيز إناموراندو، أستاذة الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إشبيلية، وشاركني منصتها كل من لمياء المزيجي، الأستاذة بجامعة محمد الخامس بالرباط، والصحفية الإشبيلية أراسيلي باردال.

فنان حوّل الاختيار المغربي في التعايش من خطاب إلى ممارسة